

بحث منشور في مجلة كليات الدراسات الإسلامية بالإسكندرية العدد (39) مارس 2023م

الإختصاص القضائي في أنظمة التجارة الإلكترونية في النظام السعودي

الباحث/ حمد محمد عبدالله ال قريشة

أهداف البحث

وضوح الأهداف ودقتها:

- الأهداف في البحث كانت واضحة ومباشرة، حيث تناولت مجالات رئيسية تشمل تحليل وتوضيح مفهوم الاختصاص القضائي في التجارة الإلكترونية، والتطرق إلى الجوانب القضائية المختلفة (الجنائية، المدنية، والإدارية) في النظام السعودي.
- هذه الأهداف تحدد إطار البحث بدقة وتساعد القارئ على فهم التركيز الأساسي للدراسة.
- رغم وضوح الأهداف، إلا أنها تميل للعمومية وكان من الممكن صياغة الأهداف بصورة أكثر تفصيلاً وتحديداً من خلال التركيز على جوانب معينة، مثل التحديات أو القضايا المعاصرة في الاختصاص القضائي ضمن سياق التجارة الإلكترونية.

التركيز على الابتكار والتجديد:

- البحث يهدف إلى استكشاف جوانب هامة في مجال غير مستكشف نسبياً في الأبحاث السعودية، وهو موضوع الاختصاص القضائي في التجارة الإلكترونية، مما يضيف على الدراسة طابعاً جديداً وذو صلة بواقع المملكة الحالي.
- غياب التركيز على إشكاليات حديثة، مثل تعامل النظام القضائي مع الجرائم الإلكترونية المستجدة أو المقارنة مع تجارب دولية، يجعل البحث يبدو أكثر تقليدية، وقد يُقلل من قيمته كمصدر أكاديمي يساهم بإضافة ملموسة للمجال.

مواكبة التحديات الحالية في مجال التجارة الإلكترونية:

- الأهداف تتناول موضوعاً مهماً في ظل النمو السريع للتجارة الإلكترونية، مما يضفي أهمية عملية للبحث، حيث يمكن أن تساهم الدراسة في دعم المشرعين والقضاة في اتخاذ قرارات أفضل في هذا المجال المتطور
- لم تتناول الأهداف تحديات واقعية مثل صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية في القضايا الإلكترونية، أو التعامل مع قضايا مثل خصوصية البيانات وحماية المستهلك في السياق السعودي.
- إضافة هذه الجوانب ضمن الأهداف كان سيعزز من الطابع العملي للبحث، ويجعله أكثر ارتباطاً بالتحديات التي تواجهها الجهات القضائية حالياً.

توازن الأهداف بين النظرية والتطبيق:

- الأهداف ركزت بشكل جيد على التحليل النظري لمفهوم الاختصاص القضائي وتطبيقاته المختلفة في التجارة الإلكترونية، مما يوفر للبحث أساساً قانونياً متيناً وعمقاً أكاديمياً.
- تفتقر الأهداف إلى الجانب التطبيقي أو العملي بشكل ملموس، حيث لا توجد أهداف تتعلق بدراسة أمثلة أو حالات واقعية في النظام القضائي السعودي أو استعراض كيفية تطبيق هذه الأنظمة عملياً.
- إدراج أهداف متعلقة بتقييم تطبيقات الاختصاص القضائي في القضايا الإلكترونية الفعلية كان سيوفر للبحث توازناً أفضل بين النظرية والتطبيق.

التركيز على الأبعاد القانونية المحلية فقط:

- تحديد الأهداف ضمن السياق القانوني السعودي يعطي البحث قيمة كبيرة لاسيما للقراء والمشرعين المحليين، حيث يسلط الضوء على الإطار القانوني السعودي بشكل خاص.
- مع التركيز الحصري على الأبعاد القانونية المحلية، تفتقر الأهداف إلى بُعد المقارنة الدولية، والذي يمكن أن يكون مهماً للغاية في موضوعات التجارة الإلكترونية التي تتخطى الحدود الوطنية.
- هذا البُعد المقارن كان سيوفر للبحث قيمة إضافية، ويظهر كيفية تعامل الدول الأخرى مع الاختصاص القضائي في مجال التجارة الإلكترونية، مما يعزز من القدرة على استيعاب آليات مختلفة ومقارنتها.

مرونة الأهداف وقابليتها للقياس:

- الأهداف مصاغة بطريقة تتيح للباحث تغطية الجوانب النظرية بشكل كافٍ، كما أنها تعطيه مرونة في تناول موضوعات مختلفة تحت مظلة الاختصاص القضائي.
- غياب الصياغة القابلة للقياس للأهداف قد يجعل تقييم نجاح البحث في تحقيق أهدافه أمراً صعباً.
- لم توضح الأهداف كيفية قياس النتائج أو تحليل تطبيق هذه الأنظمة في القضايا الفعلية، وهو ما يُعتبر أمراً مهماً عند مناقشة الاختصاص القضائي.

خلاصة نقدية:

- أهداف البحث تُعبر عن موضوع مهم ولها قيمة قانونية في السياق السعودي، لكنها قد تستفيد من التوسّع في تحديد الأبعاد التطبيقية والتحديات المعاصرة، وتقديم بُعد مقارن أوسع.
- تطوير الأهداف ليشمل جوانب عملية ودولية كان سيُثري البحث ويعطيه قوة أكاديمية وتطبيقية إضافية، مما يجعل نتائجه أكثر شمولية وقيمة للقراء والممارسين في المجال القانوني.

الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون - الفصل الأول